ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على توليد العنف في الوسط المدرسي

د. لخزاز عبد الإله[1]

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة العنف في الوسط المدرسي في علاقتها بخطاب القيم الذي تروج إليه مواقع التواصل الاجتماعي، وكيفية تأثير الخوارزميات على توجيه سلوك أطفالنا نحو القيم المادية والاستهلاكية، وتبني المواقف المتطرفة والعنيفة. وفي سبيل الكشف عن أنواع العنف المتفشي في الوسط المدرسي تم التوصل إلى أن الفضاءات التعليمية في المغرب تعرف انتشار أنواع مختلفة من العنف بدرجات خطورة متفاوتة منها: العنف الجسدي والرمزي والتحرش الجنسي والعنف الخفي والعنف السيبراني. كما تم التوصل إلى أن المتعلمين يتلقون، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وألعاب الفيديو، محتويات دموية عنيفة أو تحت على الكراهية أو العنصرية أو محتويات إباحية، بشكل يؤدي إلى هدم القيم الأصيلة والحضارية التي تروجها المدرسة وتربي عليها. وتؤثر الخوارزميات التي تطورها شركات مواقع التواصل الاجتماعي على التطور الصحي للأطفال وعلى آرائهم وتفضيلاتهم وقيمهم وعاداتهم، من خلال عزلهم، ومنعهم من استكشاف مجموعة متنوعة من الآراء والمحتويات والنفاذ إليها بحرية. وفي الختام، يتوج بحثنا بتقديم اقتراحات من شأنها أن تساهم في خلق بيئة تعليمية آمنة سيبرانيا، باتخاذ تدابير تربوية وأخرى أمنية قانونية في إطار تشاركي.

الكلمات المفاتيح: العنف في الوسط المدرسي- التسيب القيمي الرقمي- الخوارزميات- الأمن السيبراني

[1] دكتوراه في علوم التربية وديداكتيك اللغة العربية، جامعة محمد الخامس بالرباط. lakhzaz.abdelilah1992@gmail.com

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

The impact of social networking sites on generating violence in the school environment

Lakhzaz Abdelilah

Abstract

This research endeavors to delve into the issue of violence within the school environment and its intricate connection with the prevailing value discourse propagated through social networking platforms. It seeks to scrutinize how algorithms exert a significant influence on steering our children towards materialistic, consumerist values, and even towards adopting extremist or violent stances. Our investigation into the forms of violence prevalent in Moroccan educational spaces has unveiled a spectrum of alarming phenomena, including physical and symbolic violence, sexual harassment, covert aggression, and cyberbullying. Furthermore, our research indicates that learners are exposed to graphic, violent, hate-filled, racist, and pornographic content through social networking sites and video games. This exposure, in turn, undermines the core civilized values that schools aim to instill and uphold. The algorithms engineered by social media corporations play a pivotal role in shaping the healthy development of our children, influencing their opinions, preferences, values, and behaviors. They do so by isolating them within echo chambers and constraining their access to a diverse array of perspectives and content. In conclusion, our research culminates in the presentation of recommendations aimed at fostering a cyber-safe educational environment. This entails the implementation of collaborative efforts, combining educational and legal security measures, to safeguard our children's online experiences and their overall well-being.

Keywords: violence in the school- digital deviance - algorithms- Abandonment of values- cybersecurity

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

تقديم

يحظى جميع الأطفال في العالم بالحق في التعلم والتدرب مدى الحياة ضمن وسط مدرسي خالٍ من العنف، وبيئة رقمية آمنة. فعندما يشعر المتعلم بالأمن والاستقرار النفسي والعاطفي تزيد دافعيته نحو التعلم وتنمية المهارات الحياتية، والموهبة الإبداعية، والتفكير النقدي. ووعيا بالدور المنوط بالمدرسة في التربية على القيم والأخلاق الفاضلة دعت الرؤية الاستراتيجية (2015_2030) إلى تبني البرنامج الوطني للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وقيم التسامح. ورغم الجهود التي تقوم بها المدرسة المغربية وباقي الشركاء في تعزيز السلوكات الإيجابية لدى المتعلمين إلا أن التصرفات اللامدنية آخذة في الانتشار والتوسع، خاصة ما يرتب بالعنف المادي والرمزي، والتحرش الجنسي، وتخريب الممتلكات العامة. ومع التحول الرقمي الذي عرفه الجيل الصاعد تزايدت الهجمات السيبرانية مثل التنمر الإلكتروني، والسب والقذف، والتحريض على الكراهية، ونشر الصور والمقاطع الخاصة، والابتزاز والاستغلال الجنسي.

وقد زاد من تعميق أزمة القيم في الوسط المدرسي ما يتلقاه المتعلم من محتويات غير مناسبة تروج لها مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات والمواقع الإلكترونية، بشكل أكثر جمالا وانفتاحا ينجذب إليه المتعلم. وغالبا ما تتضمن تلك المحتويات مواد تحرض، بشكل من الأشكال، على أعمال العنف والتطرف الفكري والعقدي والانحلال الأخلاقي والفكري وتشجع على المحتويات الإباحية والكراهية، ضاربة بذلك خطاب القيم الذي تعمل المدرسة على ترسيخه. وقد ترتب عن ذلك نتائج سلبية، إذ تم إضعاف قيم المواطنة والمساواة والمحافظة على البيئة... وفي ظل غياب الرقابة الأسرية وضعف التكوين المستمر في مجال الأمن السيبراني أصبح الوسط المدرسي عرضة للهجمات الإلكترونية. ومع ارتفاع معدلات انتشار التنمر الإلكتروني لدى الأطفال والمراهقين، تضاعفت محاولات الانتحار وحالات الاكتئاب والقلق، وتعاطي المخدرات، والسلوكات العدوانية، والإحباط. وهكذا فإن مواجهة حالة التسيب القيمي التي أفرزها التعولم المعاصر تقتضي العمل على إنتاج قيم نافعة وترسيخها من خلال الأنشطة الثقافية الموازية، ونشرها عبر الفضاءات الرقمية التي يعتاد المتعلم تصفحها.

ومن هذا المنطلق تتغيى المواضيع المنتظمة في هذا البحث الوقوف عند الأسباب الكامنة وراء انتشار العنف في الوسط المدرسي، بالتركيز على العنف السيبراني في علاقته بخطاب القيم في الفضاءات الرقمية، والكشف على كيفية عمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تنهجها المواقع والتطبيقات في توجيه سلوك الأطفال نحو القيم المادية والاستهلاكية، وتبني السلوكات المتطرفة والعدوانية. وتحليل الوضعية الراهنة لظاهرة العنف في الوسط التعليمي المغربي بالاعتماد على التقارير والأبحاث الوطنية لتحديد العلاقة بين ما توصلت إليه نتائجها وحالة التسيب القيمي في الفضاءات الرقمية. ثم ننتقل إلى بيان خطر العنف السيبراني

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

على الصحة النفسية والعقلية والجسدية للطفل والأمن القومي للمجتمع. لنختم البحث بتقديم حلول عملية لجعل البيئة الرقمية آمنة لأطفالنا، ونحميهم من الهجمات السيبرانية التي قد تقودهم إلى التنمر أو الابتزاز أو الاستغلال الجنسي أو المادي، مما يعمق أزمة العنف في الوسط المدرسي.

1. العنف في الوسط المدرسي: الأسباب والنتائج

يشكل الوسط المدرسي بيئة التعلم التي تشمل المدرسة ومحيطها وكل مكوناتها، وهو عامل مهم جدا في تأثير تجربة التعلم والتطوير الشخصي للمتعلمين. ومن هذا المنطلق فإن الوسط المدرسي الآمن والخالي من كل أشكال العنف يمكنه أن يعزز الانضباط والسلوك الإيجابي لدى المتعلمين، وبناء التعلمات، وتشرب القيم النبيلة، والتمتع بالسلوكات المدنية. وعندما يشعر المتعلمون بالأمان والاحترام في المدرسة يكون لديهم مزيد من الثقة بالنفس، ويصبحون أكثر قدرة على التعبير عن أنفسهم بشكل صحيح وبناء. كما يكتسبون مهارات التعامل مع النزاعات وحلها بطرق بناءة، وتعزيز التعاون مع زملائهم، والانخراط بشكل إيجابي في المجتمع المدرسي. فالمدرسة الآمنة ما يجعل المتعلم فردا اجتماعيا مسؤولا ومستقلا، يساعد في بناء بيئة تعليمية تشجع على الاحترام المتبادل والتفاعل الإيجابي بين جميع أعضاء المجتمع المدرسي. ورغم الدور الإيجابي الذي تلعبه المدرسة في تعزيز السلوكات الإيجابية للمتعلمين إلا أنها، من جهة ثانية، تشكل بيئة معقدة تعكس مجموعة من التفاعلات المتوترة التي تنعكس سلبا على الحياة النفسية والمادية لعناصر المؤسسة التربوية، خصوصا المتعلم. ونظرا لاستفحال ظاهرة العنف في الفضاءات المدرسية، خصوصا مع حالة التسيب الرقمي الذي تعرفه مواقع التواصل الاجتماعي، وما تنتجه من قيم ضارة تؤثر على خطاب القيم الذي تروج له المدرسة، دعت المؤسسات العمومية التي تعنى بالشأن التربوي إلى ضرورة تكثيف الجهود لمواجهة الظاهرة والتصدي لها بكل الإمكانات والوسائل الممكنة.

وبشكل عام، يُعَرَّفُ العنف بأنه استخدام للقوة تجاه شخص آخر بشكل ينتج عنه أذى.[1]بمعنى أن السلوك المتطرف يكون ماديا ملموسا، أو ما يمكن تسميته "بالقوة الجسدية المتطرفة". وفي أحسن الأحوال، يشمل هذا التعريف الضيق الترهيب عن طريق التهديد باستخدام القوة، كما هو الحال في تعريف وزارة العدل لـ "الإيذاء العنيف" الذي يشمل الاعتداءات الجسدية، أو الاستيلاء على الممتلكات بالقوة، أو بالأسلحة، أو بالتهديد.[2]ومع ذلك، فإن هذا النوع من التعريف يغفل العديد من الجوانب التي تعبر بشكل فعلي عن السلوك المتطرف الذي قد يشمل، إضافة إلى الآثار المادية الملحوظة، الألم العاطفي والنفسي الناتج عن سيطرة البعض على البعض الآخر، والأضرار التي تلحقها المؤسسات بالأفراد، والعنصرية المؤسسية والتمييز الجنسي، والعنف

[1] Champion. (1997). p 128.

[2] Bureau of Justice. (1998). https://www.ojp.gov/

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

الرمزي، والتنمر وغيرها من الممارسات التي يكون لها وقع سلبي على نفسية الفرد والمجتمع. وبالعودة إلى موسوعة علم النفس والتحليل النفسي نجد أن العنف يشمل كل سلوك يتصف بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا بدائيا كالضرب والتقتيل للأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة لإكراه الخصم.[1] فالسلوك المتصف بالقسوة لا ينحصر في الآثار المادية فحسب، وإنما قد تكون له آثار خفية على الصحة النفسية للفرد. كما أن استخدام القوة والضغط بشكل غير مشروع أو بشكل خارج عن القانون يعتبر عنفا، سواء كانت أثاره مادية أو معنوية.[2] وعادة ما توصف السلوكات التي تلحق الأذى بالأفراد أو الممتلكات الشخصية والعامة أو الرموز الدينية أو العقدية أو الثقافية سلوكات عنيفة. ومن جهة ثانية يعرف العنف على أنه: "السلوك أو الفعل العدواني الذي يقوم به طرف، قد يكون فردًا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال طرف آخر، في إطار علاقة قوة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية غير متكافئة بهدف التسبب في ضرر مادي أو معنوي أو نفسي يلحق بفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة".[3] وإذا كان العنف ينطوي على إيذاء الآخر ويصاحبه الإساءة باليد أو اللسان أي: بالكلمة، فإنه يتضمن ثلاثة عناصر (الكراهية، التهميش، حذف الآخر). وكذلك الأمر بالنسبة للقوة المستخدمة التي تعمل على نشر المخاوف والأضرار التي لها أثر مؤلم على الأفراد في الجوانب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يصعب علاجها في وقت قصير، وبالتالي تدمير أمن الأفراد وأمن المجتمع.

وفي السياق المدرسي، يشير العنف إلى الاعتداء القاسي على نظام المؤسسات التربوية، وخرق للقواعد المتبعة في الحياة الاجتماعية (...) ويصنف العنف ضمن السلوكات الخارجة عما توافق عليه الأفراد ضمن المحيط، مما يجعل منه سلوكا غير مقبول وغير حضاري، يؤثر سلبا على السير العام للمؤسسة التربوية والتعليمية بشكل عام. ومن هذا المنطلق فإن مفهوم العنف في الوسط المدرسي معقد من حيث الأسباب والعواقب والمتدخلين، وحتى من حيث أنواعه وأشكاله، فهو نقيض التربية، وهو أحد المظاهر المشينة التي أصبحت داخل المؤسسات التعليمية ومحيطها.[4] ونظرا للدور المحوري الذي تلعبه المدرسة في التربية على القيم يشكل أي سلوك لا أخلاقي، ضد أي عنصر من عناصرها عنفا ضد المنظومة التربية ككل. فهو يشمل جميع الأفعال والسلوكات التي تنتهك حقوق أو كرامة الأشخاص، وتسبب آلاما جسدية أو نفسية للغير، وكل أفعال التخريب والإتلاف التي قد تمس الممتلكات والأشياء داخل المدرسة أو في محيطها.[5] ولا يقتصر العنف على

[1] عبد القادر، طه فوج. (1993). ص 551.

[2] بدوي، أحمدزكي. (1978). ص 441.

[3] Zedain, SH, H, M ; Abdul Jawad, R, M. (2020). P 1204.

[4] مزين، مبارك. (2019). ص 2.

[5] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2022). ص 11.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

العلاقة بين المتعلمين فيما بينهم، وإنما يشمل المدرسين وأعضاء الإدارة التربوية، وآباء وأولياء المتعلمين، والمجتمع المدني، وغيرهم من الأشخاص، عندما يلحق بهم الأذى في محيط المؤسسات التربوية.

وقد اتفق مجموعة من الباحثين على أن العنف في الوسط المدرسي يعني "التهديد بالقوة البدنية أو استخدامها بقصد التسبب في إصابة جسدية أو ضرر أو تخويف شخص آخر".[1] أو قل هو سلوك عمدي أو شبه عمدي يسعى إلى الإيذاء البدني ضد شخص آخر.[2] وهذا يعني أن أسلوب العقاب الذي يقوم به المدرسون بهدف التربية وتقويم سلوكات المتعلمين في المراحل الأولى للتعلم قد لا يعتبر سلوكا عنيفا إلا إذا كان الفعل قصديا أو شبه قصدي لإلحاق الأذى بالمتعلمين. ومن هذا المنظور، فالمقاربات التقليدية المفسرة للعنف في الوسط المدرسي عادة ما تتجاهل الخوض فيما يمكن تسميته "بالعنف الخفي" الذي لا يقل أذى عن العنف المادي الجسدي، لما له من عواقب وخيمة على المدى البعيد. ويمكن أن ندخل في دائرة هذا الصنف الممارسات الضارة التي تتم داخل الفضاء الدراسي، مثل العنصرية، والتحيز الجنسي أو العرقي، والتمييز وعدم تكافؤ الفرص في التعلم، والغش في الامتحانات، والانضباط الاستبدادي، والمقاربات الأمنية، والتمويل غير العادل للمؤسسات بسبب الفوارق المجالية والهجمات السيبرانية... وإذا أمعنا النظر في كل هذه الأنواع من العنف نجد أن الجاني لا يكون دائما المتعلم، وإنما قد يكون المدرس أو إطار تربوي أو مؤسسات الدولة وسياستها.

ويضيف بعض الباحثين أن الضرر الناتج عن "التفوق التنافسي" في ضوء إدانة "التعثر الدراسي" يعد كذلك عنفا رمزيا ضد المتعلمين. وهل من العجب معرفة أن الأطفال الذين يعانون من التعثرات الدراسية وضعف الحافزية نحو التعلم هم الأكثر عرضة للخطر؟ في الواقع ليس من الصدفة أن نعرف بأن أغلب المتعلمين الذين يعانون من تعثرات دراسية ينتجون سلوكات عنيفة في الفضاءات المدرسة، ويستمرون في ذلك حتى مرحلة البلوغ.[3] فعندما تصنف المدرسة المتعلمين الذين يعانون من تعثرات في التعلم بشكل يفصلهم عن المجتمع فإنها ترتكب عنفا ضدهم. وعندما تُبْنَى المدرسة على النجاح التنافسي تفسد أخلاق المتعلمين، وتدفعهم إلى الفوز بأي طريقة بغض النظر عن الأذى الذي يسببونه للآخرين. وبالنظر إلى تمظهرات العنف المتعددة في علاقته بالمحيط المدرسي، نجد أنه يمكن أن ينشأ بين المتعلمين فيما بينهم (الاعتداء الجنسي واللفظي، الابتزاز، الاستفزاز الجنسي، التنمر الرقمي، التنافسية غير الشريفة، الغش في الامتحانات، عرقلة السير العادي للدراسة، التدافع، البصق...)، أو على ممتلكات المؤسسة التربوية (الكتابة على الجدران وعلى الطاولات وتكسير النوافذ والأبواب والمصابيح والمركبات الخاصة بالنقل وإتلاف البيئة...)، أو بين المدرس والمتعلمين (مثل العقاب الجسدي والتنمر والتمييز والتحيز الجنسي أو العرقي والتهديد والضرب أو الجرح، تكسير وسائل نقل

[1] Elliott, Hamburg, and Williams. (1998). P 13.

[2] Galles. (1979). Pp 549-581.

[3] Siegel. (1998). PP 197-98.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

المدرسين...) أو الذي يمارسه النظام التعليمي بمختلف مؤسساته (التمييز في التمويل، الإقصاء الاجتماعي، عدم تكافؤ الفرص، تكريس الفوارق المجالية...).

وفي سبيل البحث عن الأسباب الكامنة وراء تولد السلوكات العنيفة في الفضاءات المدرسية، توصلنا إلى حقيقة تعدد العوامل وتشابكها بشكل معقد، لذلك نحن في حاجة إلى اتباع مقاربة شاملة وموسعة تتجاوز النظرة الضيقة التي تبحث في التفسيرات النفسية أو الظرفية إلى استكشاف الطريقة التي تتركب بها مختلف تلك العوامل. وبشكل عام، يوجد إجماع من قبل العديد من الدراسات على أن الوسط الاجتماعي الذي ينحدر منه المتعلمون له علاقة بالعنف في الوسط المدرسي.[1]وعادة من يتولد العنف كرد فعل على العنف الرمزي الذي يتعرض له المتعلمون في المدرسة.[2] ولعل الفجوة بين ثقافة الوسط الاجتماعي للطفل والثقافة التي تروج لها المدرسة هي ما تدفعه إلى نقل ما يتعرض له من عنف في وسطه الاجتماعي الهش إلى المحيط المدرسي: أي أن الطفل ينقل القيم الضارة والمتصارعة التي تلقاها في وسطه الاجتماعي إلى المدرسة، فتتصادم مع خطاب قيمي أكثر اتساقا بشكل يؤثر سلبا على المتعلم. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار العنف عادة مكتسبة يتشكل بها الفرد في وقت مبكر من حياته، من خلال العلاقات الشخصية والاجتماعية، ومن خلال أساليب التنشئة الاجتماعية. فالسلوك العنيف سلوك اجتماعي يكتسب مثل غيره من السلوكات الأخرى لعدة أسباب: أولا: أن الممارس للعنف قد اكتسب العدوانية خلال خبرته السابقة ثانيا: أنه استقبل العديد من المثيرات أو توقعها لتوليد السلوك العنيف، ثالثا: تم تحريضه بشكل غير مباشر بالسلوك العدواني نتيجة لأسبب اجتماعية أو بيئية.[3]

وتتصل بتلك العوامل خطابات القيم التي تشجع على الكراهية والعدوان والعنف والتسلط واستعمال السلاح... التي يتلقاها الطفل عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة وألعاب الفيديو. فقد أكدت بعض الدراسات أن وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لها تأثير على جنوح الأحداث. فالأفلام والمقاطع التي يشاهدها ويتتبعها الطفل تستثير خياله وتدفعه إلى محاكاة الأشخاص الذين يتأثر بهم، خصوصا ما يتصل بالعنف والجريمة. كما أن تصوير بعض المجرمين والخارجين عن القانون على أنهم أصحاب ثروة وقوة يدفع الأطفال إلى تبني السلوكات العنيفة. وبواسطة ممارسة ألعاب الفيديو القائمة على القتال تتشكل صورة ونمط السلوك العدواني للطفل والمراهق وتقلل من قدرته على منع الدافعية نحو العنف، ومن ثمة يتجه إلى ممارسته.[4]وفي دراسة أخرى اتفق حوالي 82% من عينة الدراسة على أن الإعلام يلعب دورا كبيرا في توليد العنف المدرسي، في ظل جيل يشكل

[1] انظر دراسة الصالح، صالح. (2020). ص 9.

[2] Bourdieu. (1970).

[3] محمد عامر،ربيع. (2006). ص 13.

[4] الشامي، محمد. (2006). صص 254-253.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

قيمه وقناعاته من العالم الافتراض، الشيء الذي قلص دور الأسرة في توجيه سلوك الأبناء.[1]وللحد من تفشي العنف السيبراني بين الأطفال في الوسط المدرسي، حذرت اليونسكو من أن مرتكبي الجرائم الجنسية يمكنهم الاستعانة بالتكنولوجيات الرقمية في استدراج الأطفال عن طريق البث المباشر بالفيديو، وإنتاج وتوزيع مواد الاعتداء الجنسي، وعن طريق الابتزاز الجنسي. ويمكن أيضاً أن تُرتكب سلوكات عنيفة تتمثل في: الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل دائرة الأشخاص الذين يثق بهم الطفل، من جانب أفراد العائلة أو الأصدقاء، أو بالنسبة للمراهقين، من جانب الشركاء الحميمين، بما في ذلك الاعتداءات عبر الإنترنت (التنمّر والتهديد بالنيل من السمعة، والقيام دون تراضي بإنشاء أو توزيع نصوص أو صور ذات طابع جنسي من قبيل المحتوى الذي ينشئه الشخص بنفسه تحت وطأة التغرير و/أو الإكراه، وتشجيع السلوك المؤذي للذات، مثل القطع، والسلوك الانتحاري أو اضطرابات الأكل). كما تستغل الجماعات المسلحة المصنفة جماعات إرهابية أو متطرفة الوسائط الرقمية لتجنيد الأطفال واستغلالهم في أعمال العنف أو المشاركة فيها.[2]وفي ظل اعتماد الممارسة التعليمية في المغرب على مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للتعلم الذاتي والمستمر فإن استخدام الأطفال لمثل تلك الوسائل والمنتديات الإلكترونية بشكل غير مسؤول قد تنشأ عنه ممارسات تؤدي إلى مضايقة الآخرين أو التنمر عليهم، عبر نشر رسائل مسيئة أو تعليقات جارحة، أو الكراهية على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي، واستخدام الصور أو المعلومات الحساسة للضغط على الآخرين وابتزازهم، وانتهاك الخصوصية مثل تسريب الصور الخاصة، وجمع معلومات شخصية عن الأفراد دون موافقتهم أو علمهم، واستخدام تلك المعلومات في أغراض توجيه السلوك المادي الاستهلاكي أو التسويق أو البيع، بالإضافة إلى اختراق حسابات البريد الإلكتروني أو الشبكات الاجتماعية الخاصة بالأفراد، مما يسمح للمتسللين بالوصول إلى معلومات شخصية والتلاعب بها.

2. تجليات العنف في فضاء المدرسة المغربية

وعلى الرغم من الأهمية التي أولتها مشاريع الإصلاح الوطنية للتربية على القيم وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص، إلا أن السلوكات اللامدنية تميل نحو الاتساع والانتشار لتصل بذلك إلى الوسط المدرسي. وقد أجمعت لجنة الطفل التابعة لليونسكو على أن السلوكات العنيفة التي تقع في المحيط المدرسي يمكن تلخيصها في خمسة أنواع: العنف الجسدي، والنفسي، والعنف الجنسي، والتحرش، والعنف السيبراني. وقد رصد التقرير الموضوعاتي الذي قام به المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بشراكة مع اليونيسف حدة تفاقم أنواع العنف في الوسط المدرسي المغربي، خصوصا العنف

[1] الصالح، صالح. (2020).

[2] الأمم المتحدة (2021). التعليق العام رقم 25(2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

السيبراني.[1]وتضيف في تقرير آخر أن مظاهر العنف في المؤسسات التربوية المغربية زادت حدتها خلال العقد الأخير من القرن الحالي، حيث سجلت حوالي 24000 حالة عنف، أكثر من نصفها وقعت بين المتعلمين.[2] ومن المؤكد أن الأسباب المؤدية إلى تنامي العنف في فضاءات المؤسسة المغربية متنوعة ومختلفة، إلا أن تنامي هذه الظاهر ترافق مع الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي، والألعاب الإلكترونية، وما تحمله من قيم سلبية تحرض على العنف وتوجه السلوك الإنساني نحو القيم المادية.

وقد بين التقرير الموضوعاتي (2022)، من خلال دراسة أجريت على عينة من المتعلمين في المدرسة المغربية، أن ظاهرة العنف متفشية بشتى أنواعها في الوسط المدرسي المغربي بشكل ينذر بضرورة العمل على اتخاذ إجراءات عاجلة وذات مصداقية وفاعلية من أجل الحد من خطورة الظاهرة. فالأطفال عادة ما يتعرضون للإهانة من خلال التنابز بالألقاب القبيحة أو الضرب والجرح والهجمات الرقمية... فعلى مستوى العنف الرمزي والجسدي صرح حوالي 25.2% من التعلمين بأنهم تعرضوا للضرب إما من أقرانهم أو من قبل المدرسين أو عناصر لا تنتمون إلى المحيط المدرسي، في حين صرح حوالي 50% من المتعلمين بأنهم تعرضوا إلى العنف من خلال إلقاء الأشياء عليهم، وصرح حوالي 47.8% بأنهم تعرضوا للضرب على يد المدرسين، وأن حوالي 20.4% تعرضوا للتحرش ذو الطابع الجنسي، وصرح حوالي 27.6% بأنهم تعرضوا للصراخ والضرب بأداة من قبل المدرسين، وحوالي 28% تعرضوا للإنذارات والاتصال بالأهل.[3]وقد اختلفت آراء المدرسين حول اللجوء إلى العقاب، حيث صرح البعض بأنه سلوك لا تربوي يجب ألا يمارس في العملية التربوية والتعليمية، لكن صرح البعض الآخر بأن عدم توظيف العقاب في توجيه سلوكات المتعلمين يؤدي إلى انحرافها ليتولد عنها العنف الذي قد يصل إلى المدرس. أما بخصوص عنف الاستحواذ، فقد صرح حوالي 27% من متعلمي السلك الابتدائي و54% من السلك الإعدادي و47.8% من السلك الثانوي أنهم تعرضوا للسرقة بالتهديد مع الاستلاء على أغراضهم الشخصية أو إتلافها، وأقر حوالي 70% من المتعلمين في مختلف الأسلاك التعليمية بأنهم شهدوا حالات تخريب لممتلكات المؤسسة من قبل زملائهم.

وفي ذات السياق توصلت دراسة أهدي (2020) إلى أن حوالي 24% من أفراد عينة البحث يمارسون العنف ضد أنفسهم وضد المدرسين وأجهزة المؤسسة وممتلكاتها الخاصة، وأن 14% حاولوا الانتحار.[4] وهذا راجع بالأساس إلى السلوكات المنحرفة التي يمارسها المتعلمون في الوسط المدرسي، من تناول للمخدرات

[1] اليونيسكو، التعليق رقم (1)، المادة 1/12.

[2] UNESCO. (2017)

[3] المجلس الأعلى للتعليم. (2022).

[4] أهدى، حسناء. (2020).

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

والأقراص المهلوسة والخمر وغيرها من المواد الخطيرة. وإذا ما انتقلنا إلى العنف السيبراني، نجد أنه بعد جائحة كورونا تزايد اعتماد المتعلمين على الهواتف بشكل أكبر، خصوصا في ظل اعتماد الوزارة على التعليم عن بعد والتعليم التناوبي، وفي ظل غياب التأطير الجيد لاستعمال المتعلم للتقنية في التعلم تزايدت حدة الهجمات السيبرانية، وارتفعت حالات العنف، حيث يقر متعلم من بين عشرة بأنه تلقى رسائل ضارة أو خبيثة أو شريرة أو مهينة عبر الأنترنت. وصرح آخرون بأنهم تعرضوا لمنشورات غير مرغوب فيها، أو تم إقصائهم من مجموعة افتراضية. وأن حوالي 8.6% من أفراد العينة كانوا ضحية نشر صور أو أشرطة فيديو أو معلومات حميمة تخصهم، عن طريق الأنترنت أو الرسائل النصية الفورية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين تعرض حوالي 22.1% للإهانة والسخرية على الأنترنت.[1] وأشار الاستطلاع الذي أجرته شبكة (Global Kids Online) إلى أن الأطفال والشباب الذين يشاركون في مجموعة أوسع من الأنشطة عبر الإنترنت قد تعرضوا لمخاطر أكثر عبر الإنترنت، وربما جاء ذلك نتيجة انكشافهم المتزايد، أو استكشافهم الأكثر ثقة للإنترنت. وصرح حوالي 20% من الأطفال والشباب، الذين شملتهم الدراسة، أنهم رأوا، خلال العام الماضي، مواقع إلكترونية أو مناقشات عبر الإنترنت بشأن أشخاص يضرون أو يؤذون أنفسهم جسدياً، بينما شاهد حوالي 15% من الأطفال والشباب محتوى مرئياً يتعلق بالانتحار، وتعرضوا لخطاب كراهية.[2] ومن هذا المنطلق فإن المتعلم يعتبر هدفًا سهلًا للمهاجمين السيبرانيين نظرًا لعدم وعي الكثير منهم بمخاطر الأمان الرقمي، وقلة خبرتهم في اتخاذ إجراءات وقائية. فيكون الدافع خلف الهجمات السيبرانية سرقة بيانات شخصية للمتعلمين، مثل معلومات الهوية والحسابات المصرفية والبريد الإلكتروني، أو قد يكون لدى بعض الأشخاص دوافع شخصية لمهاجمة المتعلمين عبر الإنترنت، سواء كان ذلك انتقامًا من مشكلة شخصية أو للتنمر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

3. التسيب القيمي وخطر العنف السيبراني

وفرت الشابكة العديد من الفرص والإمكانات للمتعلمين من أجل تعزيز التعليم والإبداع وتنمية المهارات الشخصية المساعدة على التعلم الذاتي والتدريب مدى الحياة. وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسيها الشابكة وما يرتبط بها من تطبيقات ومواقع وأدوات إلا أنها باتت تشكل مصدر تهديد لأمن المجتمع المغربي، في ظل ضعف الرقابة الأسرية والتوعية الإعلامية والتربوية للمخاطر السيبرانية وما قد يتعرض إليه الأطفال من هجمات واستغلال وعنف يكون لها تأثير سلبي على المدى الطويل. فالاستعمال غير الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي من قبل الأطفال قد يكون محفوفا بمخاطر مرتبطة باتصالات الأقران، مثل التسلط عبر الإنترنت، والتحرش الإلكتروني وما إلى ذلك. ومخاطر مرتبطة بانتشار محتوى غير لائق أو مسيء أو غير قانوني، وإساءة

[1] المجلس الأعلى للتعليم. المرجع السابق.

[2] الاتحاد الدولي للاتصالات. (2022). ص 39.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

استخدام خصوصية البيانات الشخصية وانتشار الجرائم الإلكترونية. والتسويق عبر الإنترنت، والاحتيال، وانتشار فيروسات. ومن هذا المنطلق قد ينتج عن العنف السيبراني مجموعة من الاضطرابات مثل الاكتئاب، والانتحار، والقلق، وزيادة تعاطي المخدرات، والشعور بالقلق المستمر خوفا من استخدام الصور وظهورها مرة أخرى.[1]كما أن العنف السيبراني بواسطة التنمر له عواقب على الصحة الجسدية للأطفال، بما في ذلك الأعراض الجسدية مثل اضطرابات النوم، ومخاوف الجهاز الهضمي، والصداع، والألم المزمن. ويرتبط أيضًا بمشاكل الصحة العقلية، بما في ذلك الاكتئاب والقلق والعدوان، والرفع من السلوكات المحفوفة بالمخاطر على الصحة، مثل مشاكل تعاطي المخدرات والسلوكات التي تزيد من المخاطر الجنسية، وتدني التحصيل الدراسي.[2] بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) إلى أنواع المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن العنف السيبراني، نعرضه من خلال الجدول التالي:

	المحتوى الطفل كمتلق (للإنتاج واسع النطاق)	الاتصال الطفل كمشارك (في نشاط يبادر به شخص بالغ	السلوك الطفل كطرف (الجاني / الضحية)
عدواني	محتوى عنيف / دموي	مضايقة، تعقب	تسلط نشاط معادٍ من نظير
جنسي	محتوى إباحي	استدراج"، اعتداء جنسي بعد " لقاء مع غرباء	تحرش جنسي، "إرسال محتوى جنسي
يخص القيم	محتوى عنصري / محرض على الكراهية	إقناع أيديولوجي	محتوى من إنشاء المستخدمين يحتمل أن يكون ضاراً
تجاري	إعلانات، تسويق مضمر	استغلال البيانات الشخصية وإساءة استخدامها	القمار، التحدي على حقوق المؤلف

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات. (2022).

ومن هذا المنطلق فالمدرسة مدعوة، إلى جانب باقي شركائها، إلى إنتاج خطاب قيمي أكثر اتساقا وانسجامها تواجه به القيم الضارة التي يتشربها الطفل من مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها من المواقع على الشبكة العنكبوتية، والعمل على تحسيس المتعلمين بخطورة الهجمات السيبرانية والخوارزميات، وكيفية تجنبها كي لا يقعوا ضحية للعنف أو يشاكون فيه.

[1] JAMA Pediatr. von Weiler J, Haardt-Becker A, Schulte S. (2010).

[2] Mishna F, McInroy LB, Lacombe-Duncan A, Bhole P, Van Wert M, Schwan K, et al. (2016).

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

ونظرا لخطورة قيم التعولم المعاصر والتسيب الأخلاقي الرقمي على سلوك الأطفال، سعت العديد من الدراسات الوطنية والدولية إلى الكشف عن العلاقة بين العنف في الوسط المدرسي وخطاب القيم الذي تروج له المحتويات على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من المواقع على الشابكة. فقد توصلت بعض الدراسات، التي أجريت في السياق المغاربي، إلى نتيجة مفادها أن خطاب القيم المنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي يعمل على هدم القيم الأصيلة والحضارية للامة الإسلامية، والترويج لمحتويات أخرى فارغة من حيث المغزى، بشكل أدى إلى زيادة معدل العدوانية والجنسية لدى المتعلمين، ودفهم إلى القسوة والانتقام وسوء المعاملة.[1]بالإضافة إلى اضمحلال القيم الوطنية من خلال بث الشائعات والأخبار الكاذبة والتحريض، حيث يتأثر البعض نسبيا ويقل انتماؤهم لوطنهم، وخوفهم عليه وحرصهم على مصلحته، ومحافظتهم على كل ما بداخله من مصالح ومؤسسات وأعمال. وتدني القيم الأخلاقية في ظل ترويج قيم دخيلة أكثر جمالا وانفتاحا ينجذب إليها الطفل ويقلدها وينجرف وراءها، وبالتالي يتخلى عن قيمه الأخلاقية التي تربى عليها في أسرته أو مدرسته ومجمعه، وانحراف القيم الدينية، ويبدا من إهمال القيام بالواجبات الدينية كالصلاة في وقتها، ويصل إلى تغيير بعض المعتقدات الدينية من خلال الاطلاع على مذاهب وأفكار عقائدية أخرى، أو من خلال التواصل الإلكتروني مع آخرين يروجون لأفكار معينة، فهناك مواقع تحرف الفرد عن أصول العقيدة الإسلامية الخالصة بما تثبته على دواعي ضالة وبدع وخرافات منحرفة ومواقع تشكك بالعقيدة الإسلامية، وتحرض على الدين القيم، وتدفع الشباب المراهق إلى التشكيك بتلك العقيدة، وقد يؤدي ذلك إلى التمرد عليها، وضعف وسوء العلاقات الاجتماعية مثل: الجفاء والبعد عن الأسرة والانغلاق على العالم الافتراضي وتفضيل الجلوس بعزلة عن الأسرة والمجتمع.[2]

ويمكن أن تصل حالة التسيب الرقمي إلى إضعاف قيم المواطنة والمساواة وانتشار الكذب واللامسؤلية وخيانة الأمانة والانحلال الأخلاقي وفقدان الثقة بالنفس وتزييف الحقائق والتاريخ، بشكل يؤدي إلى خلخلة الانتماء إلى الوطن، ضاربا بذلك خطاب القيم الذي تروج له المدرسة بكل مكوناتها وأنشطتها الهادفة. وفي ظل ضعف أو غياب تنظيم قانوني للنشر على مواقع التواصل الاجتماعي وعبور المحتويات المتعددة اللغات والثقافات ووصولها إلى الأطفال جعل القضاء المغربي يفتقد إلى النص التشريعي الذي يستند إليه لتحديد المسؤولية المدنية لكل الأشخاص أو المؤسسات الإعلامية أو القنوات والصفحات عند نشر محتويات تتضمن ترويجا للقيم الضارة التي تتعارض مع القيم التي تنص عليها المواثيق الرسمية للدولة. فالمدرسة مدعوة اليوم بكل عناصرها إلى الخروج من محيطها الضيق لتعيش مع الطفل في عالمه الافتراضي، فتعمل على نشر خطاب قيمي متسق ومنسجم وتصحح له المفاهيم والرؤى وتخلصه مما علق به من رواسب التميع الأخلاقي والانحلال

[1] بن ميود، والعلاوي. (2019).

[2] الصان، نورة وآخرون. (2020). ص 53.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

القيمي. وباسم حرية التعبير ونظام الربح المعتمد من لدن مواقع التواصل الاجتماعي أساء العديد من الأفراد داخل المجتمع المغربي استخدام تلك المواقع، وانتشرت مقاطع تصور الحياة الاجتماعية التي يعيشها الأفراد في الأحياء الشعبية الهشة والمهمة بكل ما تحمله من قيم ضارة مثل: العنيف، وإسقاط مكانة الأب الاعتبارية في الأسرة، وإهانة المقدسات الوطنية، والسب والقذف والشتم، وتناول المخدرات، والاستهزاء بالآخرين والتنمر عليهم، والسرقة والاحتيال والاغتصاب وغيرها من الظواهر السلبية التي تؤثر على الناشئة.

إن المتصفح اليوم لمواقع التواصل الاجتماعي، الأكثر استخداما من قبل الأطفال والمراهقين، يجد أن القيم الأسرية والدينية والأخلاقية قد أُسقطت، وحلت مكانها قيم مادية استهلاكية فاسدة. وكل ما يشاركه المتعلمون من صور ومقاطع فيديو عن خصوصياتهم يمكن أن ينتقل إلى الوسط المدرسي وينتج عنه أعمال عنف سيبرانية مثل التنمر أو الاستغلال الجنسي... فقد أظهرت نتائج بعض الدراسات ارتفاع معدلات انتشار التنمر الإلكتروني لدى الأطفال والمراهقين، الشيء الذي نتج عنه محاولات الانتحار المتكررة من قبل الضحايا، وعددا من المشاكل النفسية بما في ذلك الاكتئاب والقلق، وتعاطي المخدرات، والسلوكيات العدوانية، والإحباط.[1]ومن بين تسعة أطفال يتعرض طفل واحد على الأقل لإغراءات جنسية غير مرغوب فيها عبر الأنترنت، وفي الدول الأوروبية صرح طفل من عشرة أطفال بأنه تعرض للتنمر عبر الشابكة.[2] وفي سنة 2020 صرحت شركة أمريكية مختصة في مجال التكنولوجيا بأنها تلقت من مناطق مختلفة من العالم حوالي 65 مليون صورة ومقاطع فيديو وملفات أخرى عبر الأنترنت بخصوص محتويات لها علاقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال.[3]ونرى أن الإشكال والتحدي الذي يطرحه العنف السيبراني أنه يكون خفيا، لذلك يصعب على جل آباء وأولياء المتعلمين، والعاملين في الوسط المدرسي كشف أحداث العنف السيبراني التي تقع في محيط المدرسة، بالإضافة إلى ضعف التعامل مع الوسائل التكنولوجية من جهة، وبسبب الخوف من انتشار الفضيحة والعار من جهة ثانية، بالإضافة إلى ضعف المواكبة والتأطير والدعم المدرسي والاجتماعي. وعندما يكتم المتعلم ما تعرض إليه من عنف بسبب التنمر أو نشر محتويات أو صور ومقاطع خاصة، فإنه عادة ما يتعرض للابتزاز الذي قد ينتج عنه الاستغلال الجنسي أو المالي أو غيرها من العواقب الوخيمة.

[1] البراشدية، حفيظة. (2020).

[2] Madigan S, Villani V, Azzopardi C, Laut D, Smith T, Temple JR, et al. (2018).

[3] Madigan S, Ly A, Rash CL, Van Ouytsel J, Temple JR. (2018).

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

ومع ثورة الذكاء الاصطناعي أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية على اختلاف أنواعها وأغراضها تستعمل الخوارزميات[1] من أجل توجيه سوك المستخدمين خدمة لتحقيق الأرباح، وإن كانت على حساب القيم والمعتقدات التي يؤمنون بها. ويسجل الأطفال والشباب حضوراً دائماً في بيئة الإنترنت مثل الشبكات الاجتماعية حيث يتعرضون لمجموعة متنوعة من المحتوى المصطفى خوارزمياً، بقصد استمالتهم بطريقة أو بأخرى. ومن الأمثلة على ذلك، التلاعب السياسي للترويج لوجهات نظر سياسية معينة، والأخبار المزيفة مثل نشر معلومات كاذبة بنوايا سياسية أو تجارية أو غيرها. وإعلانات الإقامة (تعلق مبكر للأطفال والشباب بعلامات تجارية أو منتجات محددة). ويمكن لهذه البيئات المفصَّلة خوارزمياً على مقاسات معينة أن تؤثر كثيراً على التطور الصحي للأطفال والشباب، وعلى آرائهم وتفضيلاتهم وقيمهم وعاداتهم من خلال عزلهم في "فقاعات الاصطفاء"، وأن تمنعهم من استكشاف مجموعة متنوعة من الآراء والمحتويات والنفاذ إليها بحرية.[2]

وذكر فيشر (2022) أن مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من التطبيقات الذكية قد طورت خوارزميات تؤثر على المستخدمين لتبني وارتكاب آراء وسلوكات متطرفة.[3] ومن خلال نظام التوصية الذي تعتمده هذه المنصات الإلكترونية يتم اقتراح محتويات بناء على تلك التي تمت مشاهدتها سابقا، وهكذا يتعرض المستخدم لمحتويات العنف أو التطرف أو الإباحية وإن لم يكن يرغب في مشاهدتها. مثلا في منصة اليوتيوب تتم التوصية بمضامين مماثلة، فإذا شاهد المستخدم فيديو لمحتوى متطرف يقوم باقتراح فيديو مماثل، ومن جهة أخرى فإن فيسبوك بدوره تعرض إلى مجموعة من الانتقادات نظرا لعدم إيقافه البث الفوري لفيديو الهجوم الإرهابي على مسجد " كرايستشيرش" في نيوزيلندا، حيث كان بثا مباشرا نشره صاحب الهجوم، وفي تويتر ويوتيوب أيضا لم تتم إزالته إلا بعد مدة، وهي بذلك قد فتحت المجال أمام المتطرفين لاستغلال منصاتها في أعمال غير إنسانية.[4] ومن هذا المنطلق نجد أن الخوارزميات تعمل على جمع بينات المستخدمين، والعمل على تصنيفها حسب السن والجنس والبلد والمعتقدات والديانات فتعمل على توجيه سلوكاتهم تجاه المواد التي يفضلونها أو التي يتحدثون عنها بشكل شفهي أو كتابي: أي أن هذه الخوارزميات تخترق خصوصيات الأفراد بالتحكم جزئيا أو كليا ببعض العناصر في أجهزتهم الذكية، فتعمل على نشر الإعلانات الممولة وإيصالها إلى الفئة المستهدفة وإن كانت المنتوجات غير متوافقة مع القيم أو المعتقدات والديانة.

---

[1] خوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي هي مجموعة من البرمجيات والأنظمة المعقدة التي تدير وتنظم المحتوى الذي يتم عرضه أمام المستخدمين على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، إنستجرام، وغيرها. وظيفة هذه الخوارزميات هي تخصيص تجربة المستخدمين وعرض المحتوى الذي يعتقدون أنه قد يكون مهمًا أو مثيرًا بالنسبة لهم.

[2] الاتحاد الدولي للاتصالات. (2022). ص 42.

[3] Fisher, Max. (2022).

[4] كريكيط، عائشة. (2022). ص 417.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

ولا تقل ألعاب الفيديو خطورة عما تنشره مواقع التواصل الاجتماعي من قيم ضارة، خصوصا تلك التي تروج لأعمال العنف والقتال. وفي جميع أنحاء العالم، هناك أكثر من 2.5 مليار لاعب فيديو. وسجلت لعبة "PUBG"[1] أعلى عدد من اللاعبين بواقع 3 ملايين لاعب في ساعة واحدة.[2] فهي تقدم فرصة ليتعلم الطفل ويمارس الحلول العنيفة في حل النزاعات وزيادة الدافعية نحو العدوانية عندما يكون النزاع واقعيا. وهي قيمة سلبية عكس القيم التي تروج إليها المدرسة بخصوص تعزيز الحوار والمناقشة والتسامح والتعايش. فالطفل الصغير يصعب عليه التمييز بين الأحداث والحركات العنيفة التي يتلقاها من خلال المشاهد الرقمية والعنف الواقعي.[3] ولعل أخطر ما في تلك الألعاب أنها تقدم العنف بشكل جذاب ومثير وممتع للاعبين، حيث يمكن أن تُظهر اللعبة مقاتلًا يتصارع بشجاعة مع أعدائه بمهارات قتالية مذهلة ومؤثرات بصرية رائعة، بشكل يجعله يبدو كجزء من تجربة ترفيهية، وبالتالي يصبح صعبًا على الأطفال التفكير في الآثار السلبية لمثل هذا العنف. وعلى سبيل المثال، يُظهر في لعبة "Grand Theft Auto" [4]، اللاعب للعنف من خلال ارتكاب الجرائم وسرقة السيارات وإطلاق النار بلا توقف. يُقدم العنف في هذه اللعبة بشكل مثير ومشوق، مما يجعل الأطفال يستمتعون بالقيام بمثل هذه الأفعال دون أدنى تفكير في الآثار السلبية لمثل هذه السلوكات. كما أن لعبتي "بابجي" و"فري فاير"[5] تتضمنان مشاهد وأحداث عنيفة تشجع اللاعبين على استخدام العنف كوسيلة للفوز أو البقاء على قيد الحياة في اللعبة. وهذا التعرض المتكرر للعنف قد ينتقل إلى سلوك الأطفال خارج اللعبة فيؤدي إلى سلوك عدواني في المدرسة أو في التفاعل مع الأقران. ومن المهم للآباء والمربين أن يراقبوا تلك اللعب ويشرحوا للأطفال الفارق بين العالم الافتراضي والحياة الواقعية، ويعلمونهم أن العنف الظاهر في الألعاب ليس دائمًا حلاً مناسبًا في الحياة الواقعية. وبواسطة الحوار حول خطورة الموضوع وتعزيز التفكير النقدي حيال محتوى اللعبة يمكن أن يساعد في تقليل تأثيرها السلبي على سلوك الأطفال.

---

[1] . لعبة "بابجي" هي اختصار لاسم لعبة"Player Unknown's Battlegrounds" ، وتعرف أيضًا باسم ."PUBG" إنها لعبة على الإنترنت تعتبر من فئة ألعاب البقاء على قيد الحياة (Battle Royale) .

[2] الاتحاد الدولي للاتصالات. (2020). ص 40.

[3] هادي ورشيد. (2021).

[4] لعبة"Grand Theft Auto" ، المعروفة أيضًا باختصار"GTA" ، هي سلسلة من ألعاب الفيديو التي تمثل نوعًا من ألعاب العالم المفتوح والعمل والمغامرات. تم تطوير هذه السلسلة من قبل شركة Rockstar Games وتمتاز بشعبيتها الكبيرة في عالم ألعاب الفيديو.

[5] لعبة "فري فاير" (Free Fire) هي لعبة فيديو على الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر تندرج ضمن فئة ألعاب "البقاء على قيد الحياة" (Battle Royale).

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

4. مناهضة العنف في الوسط المدرسي وخلق بيئة رقمية آمنة

تقتضي عملية تحصين الوسط المدرسي ضد أية سلوكات عنيفة نهج مقاربة تشاركية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنيين من متعلمين ومدرسين وأطر إدارية وتربوية وجماعات وسلطات محلية ومجتمع مدني. وفي هذا الصدد دعت المذكرة الوزارية 17×116 المبنية على مذكرة رقم 002×15 إلى ضرورة التصدي إلى السلوكات العنيفة في الوسط المدرسي مهما كان نوعها. وشدد على الحزم والصرامة لمواجهة أي اعتداء أو مس بكرامة نساء ورجال التعليم نظرا لمكانتهم الاعتبارية الرفيعة، وسمو رسالتهم ومكانتهم المتميزة داخل المنظومة التربوية والاجتماعية بصفة عامة. وهذا من خلال نهج مقاربة تشاركية وفق ثلاثة تدابير: تربوية وإدارية ثم أمنية قانونية.[1]وعلى الرغم من دعوة وزارة التربية الوطنية كل الأطراف المعنية إلى العمل التشاركي للتصدي إلى العنف في الوسط المدرسي إلا أن دعوتها هذه لا تجد طريقها نحو تنزيل مثالي يحقق غايتها. فالدعوة إلى تحسيس المتعلمين بخطورة العنف على صحتهم النفسية والاجتماعية وعلى المؤسسة والمجتمع يجب أن يرافقها تتبع على مستوى التنزيل، بتوفير الظروف الملائمة لتفعيل أنشطة الحياة المدرسية ومراكز رصد العنف والاستماع والوساطة وخلايا اليقظة. وفي ظل الوضعية الإدارية والاجتماعية الهشة التي يعيشها المدرسون التي دفعتهم إلى مقاطعة كل الأنشطة الموازية كنوع من الاحتجاج، وشح الموارد المالية التي تعيشها المؤسسات التربوية، وعدم قدرتها على خلق شركات خارجية لتمويل مشروعها، بدأ رواء الحياة المدرسية يتلاشى ويضمحل معه دورها في التربية لتبقى فضاء يتلقى فيه المتعلم المحتويات والمعارف بشكل جاف أو مع خطاب قيمي غير متسق يزيد من تعميق الأزمة.

وفي هذا السياق يجد المتعلم نفسه أمام خطاب قيمي متناقض تروجه له المدرسة من خلال البرنامج التعليمي، وتسيب قيمي وانحلال أخلاقي تروج له المحتويات في الفضاءات الرقمية، فتتولد السلوكات العنيفة للمتعلمين تجاه أقرانهم والمدرسين والأطر التربوية والممتلكات المادية للمؤسسة. وعلى الرغم من اعتماد الإدارة المركزية لتقنية «مرصد» ومجموعة من التدابير الأخرى للتبليغ عن حالات العنف التي قد تعرفها المؤسسات التعليمية، إلا أن أجرأتها واجهتها مجموعة من التحديات بخصوص التبليغ عن حالات العنف، إذ لا تتم أجرأته دائما في الوسط المدرسي بسبب نقص الموارد البشرية، وضعف الإجراءات الصارمة في المؤسسات. وعندما تضع السلطات العمومية آلية مثل مرصد من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية، وتكون هذه الآلية غير جاهزة للعمل، فإننا نشهد ضياعا وفشلا في جهود مناهضة العنف في الوسط المدرسي.[2]ومن المؤكد أن الأسباب التي تحول دون تبليغ حالات العنف في الوسط المدرسي كثيرة، لكن الأهم منها أن المتعلمين لا

[1] وزارة التربية الوطنية. (2017).

[2] المجلس الأعلى للتربية والتكوين. (2022). ص 84.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

يستطيعون البوح بما تعرضوا له من عنف من قبل زملائهم أو من قبل الدخلاء أو الأطر التربوية والإدارية، خصوصا في حالات العنف الرمزي والسيبراني والتحرش الجنسي. فالعنف الخفي غير ظاهر لذلك لا يصرح به أغلب المتعلمين خوفا من الفضيحة من جهة، ولضعف الدعم الاجتماعي والنفسي لمراكز رصد العنف ومراكز الاستماع والوساطة وخلايا اليقظة من جهة ثانية.

لقد شددت المذكرات الوزارية على مناهضة العنف المادي الجسدي والرمزي في الوسط المدرسي، لكنها تجاهلت العنف السيبراني على الرغم من آثاره السلبية على الصحة العقلية والنفسية للمتعلمين، خصوصا بعد التحول الرقمي الذي عرفته المدرسة المغربية بعد جائحة كورونا. ومع نهاية شهر ديسمبر2020 بلغت حظيرة المشتركين في خدمة الإنترنت (الثابت والمتنقل) 29،80 مليون مشترك، مسجلة ارتفاعا سنويا فاق نسبة 17% (4.4 مليون اشتراك) لتصل نسبة النفاذ إلى ما يقارب 83. وفي نفس السياق، عرفت خدمة الإنترنت المتنقل ارتفاعا، حيث سجلت حظيرتها ما يفوق 27،74 مليون مشترك.[1] وهكذا، أصبح المتعلم المغربي أكثر حضورا في الفضاءات الرقمية بشكل يفوق حضوره في الفضاء المدرسي. لذلك فالمؤسسات التعليمية اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى وضع خطة بارزة المعالم لمناهضة العنف السيبراني من خلال نص قواعد السلوك عبر الشابكة وتدابير المراقبة لتحديد السلوكات الخطيرة مثل التنمر ونشر المحتويات الشخصية والتحرش الجنسي والابتزاز والتشهير وإتلاف الملفات الشخصية واختراق الخصوصية وغيرها من السلوكات العنيفة. والاستثمار المناسب للتكنولوجيات الرقمية في تقوية برامج ومقررات التعليم الديني، بكل أصنافه، بمعارف تخول للأطفال والطلبة الإمكانيات الضرورية لفهم ما يجري من تحولات في المغرب وفي العالم، واكتساب الحس النقدي للتمييز والمقارنة والحكم، وجعل التربية على القيم رافعة لتفادي الانزلاقات والانحرافات التي تنتج عن الإبحار في الشبكات العنكبوتية أو التنبيه عنها، والتشجيع على المضامين الإيجابية التي تحتويها إطلاق مواقع الإنترنت الموضوعاتية ذات المضامين الهادفة، أو إغناء وتطوير الموجود منها لتقديم مضامين نصية وسمعية بصرية للشباب قصد تعزيز المعارف المدرسية والجامعية، وتقوية مهارات الحس النقدي وقيم الابتكار والتواصل والقدرة على حل المشكلات.[2]

ويمكن للأبوين استخدام برامج الترشيح والمراقبة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي من أجل حماية الأطفال من المحتوى غير المناسب والمخاطر الأمنية على الإنترنت. وتسمح برامج الترشيح بحجب أو تصفية المواقع والمحتوى الذي يُعتَبَر غير مناسب للأطفال. وتحديد الوقت الذي يمكنهم قضائه على الإنترنت يوميًا أو أسبوعيًا، بشكل يساعد على منع إدمان الطفل على الشاشة، وضمان تحقيق التوازن بين الأنشطة على الإنترنت

[1] الوكالة المغربية لتقنين المواصلات. (2021).

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2017). ص 32.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

والأنشطة الخارجية. كما أنها قادرة على تقديم تقارير حول نشاط الأطفال على الإنترنت، مما يسمح للأبوين مراقبة ما يقوم به أطفالهم عبر الإنترنت وفحص الصفحات التي زاروها والتطبيقات التي استخدموها، حيث يمكنهم حجب تلك التي يرونها ضارة بالنسبة إليهم. فضلا عن تقنية تقديم الإشعارات في حالة محاولة الأطفال الوصول إلى محتوى محظور أو تجاوز حدود الوقت المحددة. كما يمكن العمل على وضع برامج توعوية للطفل بخصوص الاستغلال الأمثل للأنترنت والتدرب على المواطنة الرقمية من خلال الحفاظ على معلوماته الشخصية كم الهجمات السيبرانية بشكل يعزز الأمن القومي للبد، والانخراط في الدورات التدريبية للوقاية من البرامج الضارة التي تهاجم أنظمة أجهزتهم الذكية، وتجنب تحميل البرامج والتطبيقات غير الموثوقة أو فتح الروابط التي على شكل رسائل فورية. إن تعزيز الوعي السيبراني في الوسط المدرسي يساهم في تمكين الجميع من التعامل مع أحداث العنف السيبرانية بفعالية واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. ويمكن تنظيم ورش العمل والتدريبات الموجهة للمدرين والمتعلمين والموظفين لزيادة وعيهم السيبراني. ويستحسن أن تتضمن هذه التدريبات مهارات التعرف على هجمات الاحتيال الإلكتروني والبريد الإلكتروني المزيف والهجمات على الشبكات. وإنشاء موارد تعليمية تشمل معلومات مبسطة حول الأمان السيبراني ونصائح لتجنب الوقوع في الاحتيال الإلكتروني والهجمات السيبرانية. وعند استخدام التكنولوجيا في التعليم، يجب التأكد من استخدام منصات تعليمية آمنة تحترم الخصوصية وتوفر حماية لبيانات المتعلمين خصوصا تلك المصرح بها من قبل الوزارة الوصية وتجنب مواقع التواصل الاجتماعي مهما بلغت أهميتها، بالإضافة إلى مراقبة نشاط الشبكة المدرسية بشكل دوري للكشف عن أية أنشطة غير مصرح بها أو محاولات دخول غير مصرح به.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

خلاصة

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن العنف في الوسط المدرسي يتخذ أشكالا مختلفة منها: العنف الجسدي والعنف الرمزي والتحرش الجنسي والعنف على ممتلكات المؤسسة والعنف السيبراني والعنف الخفي. وقد يمارس هذا السلوك أو يكون ضحيته كل من المتعلم أو المدرس أو الأطر التربوية والإدارية أو أعضاء جمعية الآباء وغيرهم من شركاء المدرسة. وفي سياق التعليم المغربي وجدنا أن العنف يتجه نحو الاتساع والانتشار، حيث سجلت خلال السنوات العشر السابقة حوالي 24000 حالة عنف منذرة بضرورة التدخل العاجل والفوري لتحصين الفضاء التعليمي من كل الممارسات الا أخلاقية واللامدنية. فالأطفال عادة ما يتعرضون للعنف بشتى أنواعه من قبل أقرانهم أو المدرسين أو الأطر الإدارية وغيرهم. وبعد جائحة كورونا ارتفعت نسبة المتعلمين الذين يملكون أجهزة ذكية تعينهم على التعلم، لكن في المقابل زادت حدة الهجمات السيبرانية من خلال إرسال أو استقبال رسائل خبيثة أو شريرة أو مهينة أو التنمر أو نشر صورة ومقاطع أو معلومات حميمية أو التعرض للإهانة والسخرية... وعلى الرغم من الفرص التي تتيحها الأنترنت وما يرتبط بها من تطبيقات إلكترونية وموقع تواصل اجتماعي من فرص للتعلم والتدريب، إلا أنها تشكل في الآن ذاته بيئة غير سليمة للطفل، في ظل غياب رقابة الأسرة وضعف التكوين في المجال التقني والتكنولوجي. فجل المواقع التي يرتادها المتعلمون أو يمارسون من خلالها حريتهم في التعبير عادة ما تروج لمحتويات عنيفة أو تتضمن قيما ضارة تعمل على هدم الخطاب القيمي الذي تروج إليه المدرسة، وتعمل على التربية عليه، الشيء الذي أدى إلى زيادة العدوانية والجنسية لدى المتعلمين. كما أن الخوارزميات التي تطورها شركات التواصل الاجتماعي تخترق خصوصية المستعملين، وتعمل على توجيه سلوكهم، خدمة لتحقيق الربح، نحو تبني قيم مادية استهلاكية أو قيم الكراهية والتطرف وغيرها. وفي الختام، اقترحنا بعض الآليات التي يمكنها أن تساعد على توجيه الأطفال نحو المحتويات النافعة التي تمكنهم من تنمية مهاراتهم الحياتية، وتعزز قيم المواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص والتعاون والحفاظ على البيئية.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

المراجع

- الاتحاد الدولي للاتصالات. (2020). *مبادئ توجيهية للصناعة بشأن حماية الأطفال على الإنترنت*. ISBN 978-92-61-30416-4
- الأمم المتحدة (2021). *التعليق العام رقم 25(2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية*.
- أهدى، حسناء. (2020). "دور خلايا الإنصات في الوقاية من سلوك الخطر لدى التلاميذ المراهقين: مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي نموذجا". *مجلة مسالك التربية*. م 3. ع 1. صص 97-116.
- بدوي، أحمد زكي. (1978). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. لبنان: مكتبة لبنان.
- البراشدية، حفيظة. (2020). "الفيسبوك والجرائم الإلكترونية في عمان: هل هناك علاقة؟". *مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج*. دار جامعة خليفة بن حمد للنشر. صص 2-11. https://doi.org/10.5339/jist.2019.7
- بن ميود شمس الهدى، والعلاوي خالد. (2019). "مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على القيم الأخلاقية لطفل ما قبل المدرسة دراسة تحليلية لمحتوى اليوتيوب المقدم للأطفال". *مجلة العلوم الإنسانية*. م 30. ع 5. صص 23-37.
- الشامي، محمد. (2006). "المداخل التربوية لمواجهة العنف المدرسي: دراسة تقويمية". رسالة ماجستير. *جامعة المنصورة، كلية التربية*.
- الصالح، صالح. (2020). "العنف في الوسط المدرسي: الأسباب وآليات التدبير". *مجلة مسالك التربية*. م 3. ع 1. صص 1-11.
- الصانع، نورة وآخرون. (2020). "وعي المعلمين بالأمن السيبراني وأساليب حماية الطلبة من مخاطر الأنترنت وتعزيز القيم والهوية الوطنية لديهم". *المجلة العلمية لكلية التربية بجامعة أسيوط*. م 36. ع 6. صص 42-90. http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic
- عبد القادر، طه فرج. (1993). *موسوعة علم النفس والتحليل الإحصائي*. دار السعاد الصباح: الكويت.
- كريكيط، عائشة. (2022). "خوارزميات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات محتوى مواقع التواصل الاجتماعي أي دور أي علاقة". *مجلة الإعلام والمجتمع*. م 6. ع2. صص 407-421.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2022). *العنف في الوسط المدرسي: تقرير موضوعاتي*.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2017). *التكنولوجيا والقيم: الأثر على الشباب*. www.cese.ma
- محمد عامر، ربيع. (2006). "العنف المدرسي ودور المؤسسات التربوية في معالجته". *جامعة مؤتة*.

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

- هادي، زهرة ورشيد، هادي. (2021). "الإدمان الإلكتروني وتداعياته السلبية على سلوك الأطفال من مستعملي الأجهزة الذكية: دراسة ميدانية في مدينة بغداد". *المجلة الدولية للعلوم الإنسانية*. ع25. صص 171-190. DOI: 10.33193/IJoHSS.25.2021.316
- وزارة التربية الوطنية. (2017). *مذكرة في موضوع التصدي للعنف بالوسط المدرسي 116/17*.
- مزين، مبارك. (2019). "إستراتيجية وزارة التربية الوطنية بالمغرب لمناهضة العنف بالوسط المدرسي والوقاية منه". *المجلة المغربية للتقييم والبحث التربوي* 2.
- الوكالة المغربية لتقنين المواصلات. (2021). *بلاغ صحفي: نمو في الحظائر وارتفاع في استهلاك المعطيات على الإنترنت*.
- اليونيسكو. (2017). *التعليق رقم (1)، المادة 1/12. ضمن دليل المعلم لوقف العنف في المدارس*.

المراجع الأجنبية:

- Bourdieu, P. & PASSERON J.-C. (1970). La reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement. Paris : Minuit, Le sens commun.
- Bureau of Justice Statistics. (1998). School crime supplement to the national crime victimization survey, 1989 and 1995. Washington D.C.: U.S. Department of Justice, Office of Justice Programs.
- Champion, Dean, J. (1997). *The Roxbury dictionary of criminal justice*. Los Angeles: Roxbury Publishing Company.
- Elliott, Delbert. S., Beatrice A. Hamburg, and K. R. Williams. (1998). *Violence in American schools*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Ficher, M. (2022). The Chaos Machine: The Inside Story of How Social Media Rewired Our Minds and Our World. Little, Brown and Company.
- Galles, R., M. Straus. (1979). " Determinants of violence in the family: toward an theoretical integration In: Wesley R. Burr; Ruben Hill, F. Ivan Nye and Ira L. Reiss (Edr.), *Contemparay thearies About the family* (Vol. 12). New Yourk the free prese. pp: 549-581.
- JAMA Pediatr. von Weiler J, Haardt-Becker A, Schulte S. (2010). Care and treatment of child victims of child pornographic exploitation (CPE) in Germany. Journal of Sexual Aggression.
- Madigan S, Ly A, Rash CL, Van Ouytsel J, Temple JR. (2018). Prevalence of Multiple Forms

ISSN30095034/ N° Press ص2020/26

- Madigan S, Villani V, Azzopardi C, Laut D, Smith T, Temple JR, et al. (2018). The prevalence of unwanted online sexual exposure and solicitation among youth: a meta-analysis. Journal of Adolescent Health.
- Mishna F, McInroy LB, Lacombe-Duncan A, Bhole P, Van Wert M, Schwan K, et al. (2016). Prevalence, Motivations, and Social, Mental Health and Health Consequences of Cyberbullying Among School-Aged Children and Youth: Protocol of a Longitudinal and Multi-Perspective Mixed Method Study. JMIR Res Protoc.
- Siegel, Larry J. (1998). Criminology: Theories, patterns and typologies. 6th ed. Belmont, CA: West/Wadsworth.
- UNESCO. (2017). *Analyse de la situation de la violence en milieu scolaire au Maroc: risque d'extrémismes violents*.
- Zedain D.S.H.M., Jawad D.R.M.A. (2020). Modern strategies to address school violence. *Journal of advances in social science and humanities*. pp 1203–1212.